البيان العربي

الصادر عن الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي للدورة (67) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة حول " الابتكار والتغير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"

تحت مظلة جامعة الدول العربية، وبرئاسة جمهورية العراق رئيسة الدورة (42) للجنة المرأة العربية، نحن الوزيرات والوزراء وممثلي الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية المشاركات والمشاركين في الاجتماع العربي التحضيري للدورة الـ 67 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة،

اجتمعنا يوم الاثنين الموافق 6 فبراير 2023 عبر المنصة الرقمية بهدف التنسيق والتوافق على الموقف الإقليمي العربي الموحد تجاه القضايا التي سيتم طرحها للنقاش خلال أعمال الدورة (67) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة حول "الابتكار والتغير التكنولوجي والتعليم في العصر الرقمي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".

وإذ ندرك المكاسب الاقتصادية الكبيرة التي حققتها وستحققها المنطقة العربية من خلال الاستثمار في التكنولوجيات في العصر الرقمي كعامل رئيسي للتقدم في مجال التنمية المستدامة واتاحة الفرصة لتحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي للدول، نؤكد على الفرص التي تتيحها التكنولوجيات لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من خلال تعزيز القيم والسلوكيات والمفاهيم الاجتماعية الإيجابية وتغيير الصور النمطية السلبية تجاهها مما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والسلام والرفاه في المنطقة العربية.

وإذ ندرك أيضاً أن السياسات والإجراءات الاستعمارية المجحفة والتشريعات التمييزية للاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين من شأنها أن تحرم النساء والفتيات من فرص التعليم والابتكار التي تتيحها التكنولوجيا في العصر الرقمي مما يعيق تمكينهن وتحقيق المساواة بين الجنسين .

وإذ نشيد بالإنجازات الرقمية الاستثنائية التي حققتها عدد من دول المنطقة العربية ، حيث تخطت النسبة المئوية العالمية للأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت بمتوسط معدل انتشار يبلغ 58.9٪ ، مع تصدر دول مجلس التعاون الخليجي[1] ، إلا أننا نأخذ في الاعتبار أيضاً التفاوت الكبير بين الدول العربية في توفر البنى التحتية اللازمة لخدمة الانترنت خاصة في الدول التي تعاني من أزمات ونزاعات مسلحة حيث انخفضت النسبة في عدد من الدول الأعضاء بحوالي 10% عن المتوسط العالمي .

وإذ نفخر بأن النساء في المنطقة العربية يشكلن 34-57٪ [2] من خريجي كليات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات - وهو رقم أعلى مما هو عليه في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مما يتيح فرصة هامة لزيادة نسبة النساء في الوظائف التقنية ، فمن خلال الرقمنة من المتوقع أن تزيد حصة النساء في شغل الوظائف التقنية بأكثر من الضعف بحلول عام 2030 .

وإذ نلاحظ أن الفجوة الرقمية القائمة بين الجنسين في نسبة استخدام الإنترنت في بعض دول المنطقة العربية والتي تصل إلى ، 56% للنساء و 68 %[3] للرجال، تشكل عائقاً أمام النساء للتمكين الاقتصادي والاجتماعي خلال الانتقال الرقمي.

وإذ ندرك أيضاً التحديات ذات الصلة المتعلقة بالتكنولوجيا لاسيما القضية الناشئة المتمثلة في العنف الإلكتروني تجاه النساء والفتيات والذي يستهدف بشكل كبير النساء العاملات في المجال العام.

وإذ نستذكر الإعلان الوزاري حول " الإنصاف والتكافؤ بين الجنسين من أجل استدامة تنموية وبيئية " أجندة تنمية المرأة العربية (2023-2028) الذي يؤكد على تجديد الالتزام بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ويشدد على أهمية العمل على محو الأمية الرقمية للنساء والفتيات، ولا سيما النساء والفتيات اللاتي يعانين من أوضاع اللجوء و النزوح، والحاجة إلى تعزيز وصول النساء والفتيات على قدم المساواة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت والتكنولوجيا الرقمية لضمان المساواة في فرص العمل في قطاع التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز المشاركة الاقتصادية الرقمية، وضمان الدخل المادي المستدام للنساء والفتيات والدعوة إلى تنفيذ برامج إقليمية

[1] Digital Trends in the Arab States region, 2021, ITU/WTDC
[2] http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs55-women-in-science-2019-en.pdf
[3] Facts and figures 2021 (itu.int)

ووطنية لبناء قدرات النساء والفتيات في مجال التدريب المهني وريادة الأعمال الاقتصادية المتنوعة خاصة في مجال التكنولوجيا في الاقتصادين الأخضر والأزرق.

وإذ نشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها للدورة 55 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة التي دعت أصحاب المصلحة إلى ضمان المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في العصر الرقمي ووصولهن إلى التكنولوجيات المبتكرة من خلال نهج تشاركي ومتعدد القطاعات.

وفي إطار تحديد موقف عربي موحد في المحافل الدولية، والتحضير للدورة الحالية للجنة وضع المرأة (67)، وفي ضوء المكاسب التنموية المتاحة للمنطقة العربية في ظل الاستثمار في التكنولوجيا، نتفق على أهمية العمل معا لتقليص الفجوة الرقمية بين النساء والرجال ، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الخطط والميزانيات والتوجهات لكل دولة، من خلال المجالات التالية:

1: تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في سياق الابتكار والتّكنولوجيات الحديثة والتّطوّر الرقمي:

1.1 تعزيز التعاون الإقليمي لدعم المبادرة الإقليمية حول التمكين الاقتصادي للمرأة في الاقتصاد الأخضر والأزرق والتي تتطلب استخدام التكنولوجيات الرقمية متابعة لما ورد في الفقرة الأولى من الإعلان العربي للدورة (66) للجنة وضع المرأة.

1 .2 العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمزيد من فرص التعليم في العلوم والابتكار وتحسين فرص العمل للنساء في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات كونها مجالات المستقبل وتحديداً مجال الزراعة المناخية الذكية والعمل على بناء شراكات مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص العاملة في تلك المجالات ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الدولية.

1. 3 العمل على تحسين فرص حصول النساء على خدمات الشمول المالي .. وشمول النساء ضمن سياسات واستراتيجيات الشمول المالي و إنشاء آليات تمويل لهن .

1. 4 المشاركة في دعم البرنامج الإقليمي الشامل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي الذي يهدف إلى الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء في المنطقة العربية و للنساء في وضع اللجوء والنزوح ، وللنساء ذوات الإعاقة، والرازحات تحت الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الاستثمار في محو الأمية بشكل عام والرقمية بشكل خاص للنساء والفتيات ، وتمكين المبتكرات من الفتيات من خلال تخصيص برامج تعليمية تشجع على الابتكار والبحث العلمي .

5.1 اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إتاحة المحتوى الإليكتروني للنساء ذوات الإعاقة البصرية وتمكينهن من سهولة الوصول للابتكار النكنولوجي.

6.1 اتخاذ التدابير اللازمة لاستغلال الطاقة البديلة ودعم الجمعيات النسوية المنتجة وتسخير التكنولوجيا بعملية الإنتاج والتغليف والتسويق.

2: <u>تعزيز وصول النساء إلى مو اقع صنع القرار و تقلد المناصب القيادية في العصر الرقمي:</u>

1.2 مواصلة العمل من أجل تنفيذ توصيات الإعلان العربي للدورة (64) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة بشأن زيادة مشاركة المرأة في المناصب العامة خاصة في مجالات البيئة والزراعة والتكنولوجيا الرقمية.

2.2 تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات الميسورة التكلفة التي تمكن النساء من التواصل في بيئة آمنة، ودعم مشاركتهن في المساحات الرقمية العامة، خاصة النساء الأكثرعرضة للتأثر كالنساء في المناطق النائية والمهمشة والريفية، و ذوات الإعاقة والنساء في وضع اللجوء والنزوح.

3.2 القضاء على القوالب النمطية التي تعيق مشاركة المرأة ووصولها إلى المراكز القيادية في الوظائف العامة من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجالات التعليم والإعلام والثقافة، ودعم تقديم نماذج قيادية ناجحة من الجنسين في المجتمعات المحلية.

3: <u>ضمان توفر الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي للنساء والفتيات في العصر الرقمي ضمن سياق الابتكار والتكنولوجيا:</u>

1.3. دعم تطوير تكنولوجيات و ابتكارات جديدة في مجال الأمن الغذائي لتوفير الخدمات الإنسانية كأداة لتمكين المرأة والحفاظ على استقلاليتها لاسيما كرامتها في أوضاع الأزمات الإنسانية.

2.3 اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استجابة التكنولوجيات الرقمية المستخدمة في تقديم المساعدات الإنسانية لاحتياجات النساء والفتيات .وأن التكنولوجيا مهيأة للنساء ذوات الإعاقة وزيادة فرص حصول النساء على الخدمات الصحية الرقمية بما فيها خدما الصحة الإنجابية.

3.3 ضمان الاستفادة من أدوات التكنولوجيا لتعزيز وصول جميع النساء إلى المعلومات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية، وبناء قدرة المرأة على استخدام تلك البرامج والتسجيل فيها.وتعزيز وصول النساء إلى المعلومات المتعلقة بالحقوق القانونية.

4.3 اتخاذ التدابير اللازمة لسد الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء، لا سيما في المناطق الريفية وأماكن اللجوء والنزوح ولفائدة النساء الأكثر احتياجاً.

5 .3 توفير الحماية للمرأة الفلسطينية في ظل تصاعد العنف الموجه لها من قبل القوة القائمة بالاحتلال.

4: تحقيق السلم والأمن في سياق الابتكار والتغير التكنولوجي:

1.4 العمل على الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والحلول الرقمية المستخدمة في مجال السلام والأمن لدعم المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في مجال السلم والأمن والمشاركة في الحياة العامة.

2.4 ضمان تعزيز مشاركة النساء في عمليات التفاوض وبناء السلام عند استخدام الفضاء الإلكتروني.

3.4 دعم الدول المستضيفة للاجئين من خلال توفير بنية تحتية رقمية لمجتمعات اللجوء.

4.4 تسخير التكنولوجيا بانشاء محطات إنذار مبكر ورصد الانتهاكات التي تعاني منها النساء خلال فترات اللجوء، والنزوح او الاحتلال.

5.4 اسناد المرأة الفلسطينية بالمحافل الدولية لمساءلة الاحتلال عن جرائمه عبر وسائل تكنولوجية مبتكرة.

5: حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف في سياق الابتكار والتغير التكنولوجي:

1.5 العمل على إنتاج وجمع ونشر البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر لتسهيل رصد أشكال العنف الناشئة عن استخدام الانترنت والتكنولوجيا بأنواعه المختلفة (نفسي- اجتماعي-بدني- مادي).

2.5 تعزيز العمل مع الأجهزة الأمنية والشرطة لمنع الاستغلال والتحرش والإساءة الجنسية عبر الانترنت وتوفير خدمات استجابة شاملة موجهة للمرأة المعنفةللتصدي للعنف عبر الإنترنت.

3.5 العمل على تعزيز و تطوير أطر قانونية وتشريعية وبرامج توعوية للتصدي للتحرش عبر الإنترنت ودعم القوانين المعمول بها من خلال خطط شاملة محددة التكاليف وآليات فعالة للرصد

والمساءلة وضمان تو افر الموارد المالية اللازمة لتنفيذها . وتسهيل الوصول لها من قبل النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

4.5 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لوضع آليات لمعالجة العنف ضد النساء الناتج عن الاستخدام السلبي للتكنولوجيا.

5.5 العمل على ضمان إدراج أحكام قانونية من شأنها سد الثغرات لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات في الفضاء الرقمي، ووضع لو ائح تنظيمية لشركات التكنولوجيا لدعم الإزالة الفورية لأي محتوى مسيء .

6.5 العمل على برامج لتمهير " رفع كفاءة" الفتيات والنساء حول اتباع أفضل الممارسات والاستخدام الآمن للانترنت .

<u>6: التكيف مع تغير المناخ و الكوارث البيئية في سياق العصر الرقمي:</u>

1.6 اتخاذ التدابير اللازمة لإنتاج وجمع و إتاحة بيانات مصنفة على أساس الجنس ، والعمر، والوضع الاقتصادي، ، والإعاقة لرصد الآثار المختلفة لتغير المناخ على النساء والفتيات، بما في ذلك النساء في وضع اللجوء، وذوات الإعاقة والنساء في المناطق النائية والمهمشة.

2.6 العمل على بناء قدرات النساء لاسيما الريفيات لاستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل التكيف الزراعي الذكي مع تغير عوامل المناخ للتخفيف من آثاره بما يكفل تعزيز قدرتهن على مواجهة تغير المناخ وتحقيق المرونة الاقتصادية.

3.6 اتخاذ التدابير اللازمة لضمان وتحسين وصول المرأة، لا سيما المرأة الريفية إلى الأسواق الموثوقة والآمنة من خلال المنصات الرقمية لتيسير خدمات التجارة الإلكترونية.

4.6 العمل على تنمية قدرات الجهات الحكومية الفاعلة في مجال المساواة بين الجنسين من أجل: (أ) تعزيز فهم الرو ابط بين قضايا المرأة وتغير المناخ وقضية الهجرة (ب) تعميم مبدأ مراعاة تكافؤ الفرص وتمكين المرأة خلال تصميم وتنفيذ الاستر اتيجيات والأطر الوطنية المتعلقة بالمناخ مع التركيز بوجه خاص على أولويات النساء الأكثر تضرراً .

5.6 العمل على بناء كوادر من القيادات النسائية وضمان إشراك المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في آليات صنع القرار المتعلقة في قضايا المناخ وأن تنخرط في قيادتها في سياق العصر الرقمي .

6.6 اتخاذ التدابير اللازمة لضمان اتاحة المحتوى الإلكتروني المتعلق بالمناخ والكوارث لجميع النساء ذوات الإعاقة لاسيما النساء ذوات الإعاقة البصرية.

7.6 التأكيد على قرار الجمعية العمومية رقم64/185 بالسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على مواردهم الطبيعية.